تسهيل الصندوق الممدد (EFF)

يوفر "تسهيل الصندوق الممدد" (EFF) المساعدة المالية للبلدان التي تتعرض لمشكلات خطيرة على المدى المتوسط في ميزان مدفوعاتها بسبب مواطن الضعف الهيكلية التي تتطلب وقتا لعلاجها. ولمساعدة البلدان في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية متوسطة الأجل، يتيح "تسهيل الصندوق الممدد" الحصول على دعم من الصندوق من خلال برامج أطول أجلا وفترة أطول للسداد.

الغرض	تقديم المساعدة للبلدان التي تعاني من اختلالات كبيرة في المدفوعات بسبب معوقات هيكلية أو بطء النمو وضعف جوهري في مركز ميزان المدفوعات. دعم البرامج الاقتصادية الشاملة مع التركيز على السياسات اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية على مدار فترة ممتدة.
الأهلية	كل البلدان الأعضاء ذات الاحتياجات الفعلية أو المحتملة للتمويل الخارجي. ويُستخدَم "تسهيل الصندوق الممدد" غالبا من جانب البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة، وإن كانت البلدان منخفضة الدخل تستخدمه أحيانا بجانب التسهيل الائتماني الممدد" (ECF).
الشرطية	من المتوقع أن تتسم التزامات البلدان بشأن السياسات بالتركيز على الإصلاحات الهيكلية التي تعالج جوانب الضعف المؤسسية أو الاقتصادية، بالإضافة إلى السياسات التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي. صرف الموارد من الصندوق مشروط بمراعاة معايير الأداء الكمية. ويستخدم منهج شامل، يتضمن الأخذ بالمقاييس المرجعية، عند تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات الهيكلية الضرورية لتحقيق أهداف البرنامج. طالع المزيد عن الشرطية.

طرائق المراجعة		مراجعات دورية للسياسات وللتقدم في تنفيذ البرامج، نظرا لأن الاستفادة من موارد الصندوق تتم في هيئة شرائح (المرحلية). ويقوم المجلس التنفيذي للصندوق بعمليات تقييم دورية لأداء البرنامج، ويمكنه تعديل البرنامج حسب التطورات الاقتصادية.
الشروط	**المدة**	تصدر الموافقة في المعتاد لفترات تبلغ ثلاث سنوات، مع إمكانية صدورها لفترات تصل إلى أربع سنوات لتنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة ومستمرة.
	السداد	على فترة تتراوح بين 4,5 سنة و10 سنوات بأقساط نصف سنوية متساوية تبلغ 12 قسطا.
	سعر الفائدة	يتألف سعر الإقراض مما يلي: • سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة (SDR) الذي تحدده آليات السوق - بحد أدنى 5 نقاط أساس- وهامش (يبلغ حاليا 100 نقطة أساس)، ويُعرفان معا برسم الفائدة الأساسي. • ورسوم إضافية تتحدد على أساس مبلغ الائتمان القائم والفترة الزمنية المتبقية على استحقاقه. ويُدفَع رسم إضافي قدره 200 نقطة أساس على مبلغ الائتمان القائم الذي يتجاوز 187,5% من حصة العضوية في الصندوق. وإذا ظل الائتمان متجاوزا 187,5% من الحصة بعد مرور 51 شهرا، يرتفع الرسم الإضافي إلى 300 نقطة أساس. والغرض من الرسوم الإضافية هو الحد من استخدام موارد الصندوق بمبالغ كبيرة ولفترات مطولة.
		وتخضع الموارد لرسم التزام يُحصَّل في بداية كل اثني عشر شهرا عن المبالغ التي يمكن سحبها في تلك الفترة (15 نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها بحد أقصى 115% من حصة العضوية، و30 نقطة أساس للمبالغ التي تتجاوز 115% بحد أقصى 575% من الحصة و60 نقطة أساس للمبالغ التي تتجاوز 575% من الحصة). وتُرد هذه الرسوم على

	أساس تناسبي في حالة سحب أي مبالغ خلال الفترة المحددة. فإذا اقترض البلد كل المبلغ الملتزم به، يتم رد الرسوم بالكامل. ويطبق رسم خدمة قدره 50 نقطة أساس على كل مبلغ يتم سحبه.
الاستفادة من الموارد	نوعان: • الاستفادة الاعتيادية: في 6 مارس 2023، تم رفع حدود الاستفادة السنوية مؤقتا لمدة سنة واحدة إلى 200% من حصة العضوية لأي فترة مدتها 12 شهرا وإلى 600% من الحصة بعد خصم مدفوعات السداد بالنسبة لحدود الاستفادة التراكمية طوال مدة الاتفاق. • الاستفادة الاستثنائية: تُحدد على أساس كل حالة على حدة بموجب "سياسة الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق".
	ولا تتم في العادة صياغة اتفاقات تسهيل الصندوق الممدد على أساس وقائي تحسبا لحدوث مشكلة مستقبلية في ميزان المدفوعات.